

زبدة الأصول

[58] فمع كون المعلوم واحداً، لا يعقل تعداد العلم. والتعدد الاعتباري، لا يجدى في تكثر العلم. وكون احد العلمين، معلولا لآخر. وان شئت قلت: ان استعمال شئ في شئ، عبارة عن احضاره في ذهن السامع، لينتقل ذهنه الى المستعمل فيه. وفي المقام، لا مورد للانتقال الثاني. فلا يكون من الاستعمال في شئ مع ان الدال، انما هو ذات الشئ لا بقيد انه لفظ صادر. وبعبارة اخرى، هذطه الحيثية الاعتبارية ليست دخلية في الدلالة كي توجب التعدد. وقد ذكر المحقق الاصفهاني (ره) في وجه تصحيح كلام المحقق الخراساني وجها دقيقا لا يخلو ايراد عن فائدة، وحاصله يتوقف على مقدمات: الاولى: ان الشوق، يستحيل تحققه مطلقا وبلا متعلق. ولا بد في تحققه من تعلقه بمتعلق. ولا يعقل تعلقه بمتعلقه بالموجود الخارجي. إذ الخارج عن افق النفس، لا يعقل ان يكون مقوما لما في النفس. ولا الموجود الذهني. إذ الشوق والعلم، صفتان متباينتان وفعليتان. ويستحيل تقوم فعلية بفعليتين آخر. فان كل فعلية، تأبى عن فعلية اخرى مع ان الشوق ليس متعلقا بالموجود الذهني بالوجدان. فلا بد وان يتعلق بالماهية المعرأة عن الوجود الخارجي والموجود الذهني. ويتعلق الشوق بها، تكون الماهية موجودة بالوجود الشوق. كما توجد في الخارج بالوجود الخارجي، وفي الذهن بالوجود الذهني. الثانية: ان استعمال كل لفظ في معناه، يتقوم بارادتين: احدهما، تتعلق بايجاد المعنى باللفظ وابراره به. وثانيتها، تتعلق بايجاد اللفظ تكوينا. وهذه الارادة ربما تنفك عن الاولى. كما إذا لم يكن المتكلم في مقام الاستعمال والحكاية عن الواقع. الثالثة: ان عوارض الالفاظ ومحمولاتها ككون لفظ زيد ثلاثيا - كما تكون اوصافا للماهية الشخصية الموجودة الخارجية، كذلك تكون اوصافا للماهية الموجودة بالشوقي. لانها، اوصاف لمهية الكيف المسموع على الفرض. وهي اينما تحققت تترتب عليها هذه الاوصاف. إذا عرفت هذه المقامات، فاعلم. ان المتكلم إذا قال: زيد ثلاثي، واراد منه شخص نفسه، تكون هذه المهية الشخصية بوجودها الخارجي، دالة على الموجودة بالشوقي. وبعبارة اخرى، يجعل اللفظ بوجوده الخارجي، فانها في اللفظ